

مقدمة المؤلف

ملخص البحث

سوف أناقش في دراستي هذه حادثتين تعتبران من أخطر أحداث التاريخ الاسلامي التي وقعت خلال فترة الدولة الاموية وهما:

أولاً: إباحة المدينة ثلاثة أيام على يد الجيش الاموي في عهد يزيد بن معاوية. ولانجد من بين المؤرخين المحدثين من قام بدراسة قضية إباحة المدينة دراسة علمية مجردة ومستوفية لجميع مصادر الحادثة وكافة جوانب الموضوع وإن أجمعوا على إثبات وقوع الحادثة بالفعل إلا أنهم فشلوا في تقديم المبررات التاريخية المقنعة التي قادتهم إلى إصدار هذا الحكم، ولذلك لايزال الشك في إثبات وقوع هذه الحادثة قائماً.

ثانياً: حريق الكعبة الذي يتهم فيه الجيش الأموي في عهد يزيد نفسه، واتهام الجيش الأموي باحراق الكعبة، اتهام لا يستند إلى براهين قاطعة لا تقبل الشك مثله الاتهام بإباحة المدينة ثلاثة أيام، وعلى الرغم من ذلك نجد أن الكثير من المؤرخين المحدثين من مسلمين ومستشرقين تلقوا ما كتبه المؤرخون الأول على أنه حقائق، فجاءت أكثر الدراسات الحديثة بعيدة عن الانصاف، وهذا ما سنلمسه عند تحليلنا لكل حادثة من هاتين الحادثتين على حدة، ومقارنتنا لما قدمته لنا المصادر الأساسية، وما كتبه المؤرخون المحدثون.

إباحة المدينة ثلاثة أيام

وصف الحادثة كما وردت في عدد من المصادر الأساسية، وكثير من الكتب الحديثة على هذا النحو:

في وقعة الحرة، وبعد هزيمة ثوار المدينة، قام قائد جيش الدولة مسلم بن عقبة بتنفيذ وصية يزيد له بإباحة المدينة لجنده أيام بلياليها، يعيثون بها، يقتلون الرجال ويأخذون المال والمتاع، وبالع بضعهم إلى حد القول: سبوا الذرية وانتهكوا الأعراض، حتى قيل إن الرجل إذا زوج ابنته لا يضمن بكارتها، ويقول: لعلها افتضت في وقعة الحرة.

هذه هي الصورة العامة للحادثة وإن اختلفت بعض المصادر والكتب الحديثة في تفاصيلها. إلى أي مدى تصدق هذه الصورة؟ هذا ماسوف نراه عند رجوعنا إلى المصادر الأساسية، (والتي هي مرجعنا جميعاً لتلمس الحقيقة هناك).

إباحة المدينة في المصادر

لاشك أن تاريخ الطبري يتصدر قائمة هذه المصادر، فهو باتفاق المؤرخين المصدر الأول لتاريخ هذه الفترة بالذات، وذلك لما تتمتع به شخصية مؤلفه من مكانة علمية مرموقة، ولما عرف عنه من سعة اطلاع وأمانة في اطلاعنا على مختلف الروايات، وذكر أسماء الرواة، متخلياً بذلك عن مسؤولية مارواه محملاً إيانا مسؤولية التحقق من تلك الروايات وشخصيات رواتها، ومن ثم نتحمل مسؤولية إصدار الحكم. يقول الطبري (ت ٣١٠هـ) في مقدمة تاريخه: «فما يمكن من كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضيين مما يستنكره قارئه أو يستشعنه سامعه. من أجل أنه لم يعرف له وجهاً من الصحة ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت من قبلنا، وإنما

أتى من قبل بعض ناقله إلينا» (١)

أولى روايات الطبري عن وقعة الحرة وإباحة المدينة كانت مسندة إلى أبي مخنف لوط بن يحيى الأزدي وهي تقول:

«... وصل ذلك الجيش من عند يزيد وعليهم مسلم بن عقبة وقال له (أي يزيد): إن حدث بك حدث فاستخلف على الجيش حصين بن نمر السكوني وقال له: ادع القوم ثلاثاً فإن هم أجابوك وإلا فقاتلهم، فإذا ظهرت عليهم فأبجها ثلاثاً من فيها من مال أو ورقة أو سلاح أو طعام فهو للجند» (٢)

«... ثم دعاهم مسلم بن عقبة فقال: يا أهل المدينة، إن أمير المؤمنين يزيد بن معاوية يزعم أنكم الأصل وإني أكره هراقة دمائكم وإني أؤجلكم ثلاثاً».

«وأباح مسلم المدينة ثلاثاً يقتلون الناس يأخذون المال، وأفرغ ذلك من بها من الصحابة» (٣)

هذا ما رواه أبو مخنف في تاريخ الطبري عن موضوع الإباحة، وهذه الرواية يبدو أنها المصدر الوحيد لكل من أخذ بحقيقة إباحة المدينة.

أبو مخنف شخصية افتقدت ثقة أصحاب كتب تراجم الرجال، حيث قال عنه الحافظ الذهبي «أبو مخنف، إخباري تالف، لا يوثق به. تركه أبو حاتم وغيره، وقال الدراقطني: ضعيف وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال ابن عدي: شيعي محترق، صاحب أخبارهم» (٤)، فهو إلى جانب افتقاده هذه الثقة، متهم بالتشيع وهذا يعني احتمال تحيزه في رواية أخباره بل إن الأستاذ محب الدين الخطيب اعتبره من مصادر

(١) الطبري ٤٩١/٥.

(٢) الطبري ٤٩١/٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الذهبي، القسم الثالث، ص ٤١٩ - ٤٢٠.

الطبري غير الموثوق بها (٥). وقال عنه عبد المنعم ماجد إنه من الشيعة المتحمسين للعلوين (٦). ويجمع المؤرخون على اعتباره زعيم المدرسة العراقية في تاريخ الطبري (٧).

إذاً يجب على الباحث ألا يتسرع في الأخذ بروايته دون تحقيق ومقارنة، خاصة إذا كانت تتعرض لأحداث وقعت في عهد الدولة الأموية، وعهد يزيد بالذات، وهو المكروه من قبل عامة الشيعة، فما بالك إذا كان هو الراوي الوحيد لحادث الإباحة.

ويبدو واضحاً أن الطبري نفسه لم يكن مكثفياً — لفداحة الخطب — برواية أبي مخنف لذا ذكر أنه وردت روايات أخرى غير تلك التي نقلها عن أبي مخنف، حيث يقول «ولقد ذكر من أمر وقعة الحرة ومقتل ابن الغسيل أمر غير الذي روي عن أبي مخنف عن الذين روى ذلك عنهم» (٨) ثم ذكر رواية وهب بن جرير، التي أشار فيها إلى إكرام وفادة يزيد لوفد أهل المدينة عند تواجدهم في دمشق، كما أنه لم يتطرق بالذكر لتوصية يزيد لقائده مسلم بإباحة المدينة ثلاثة أيام، وإنما قال: «فانهزم الناس فكان من أصيب في الخندق أكثر من قتل من الناس فدخلوا المدينة وهزم الناس... فدخل مسلم بن عقبة المدينة فدعا الناس للبيعة على أنهم خول ليزيد بن معاوية يحكم في دمائهم وأموالهم ما شاء» (٩).

وهناك رواية ثالثة ذكرها الطبري تختلف عن رواية أبي مخنف وهي لعوانة ابن الحكم، وهو رواية نقل عنه الطبري كثيراً، ويبدو أنه لم يكن متحيزاً لجهة معينة حيث أنه أورد روايات فيها نبذة أموية وروايات أخرى عراقية ومدنية تعكس آراء

(٥) الخطيب، مقالة — ص ٢١١.

(٦) عبد المنعم ماجد ٢٦/١.

(٧) نبيه عاقل ص ١١٢.

(٨) الطبري ٤٩٥/٥.

(٩) المصدر السابق.

جماعات مضادة لبني أمية (١٠).

تذكر رواية عوانة أن مسلم بن عقبة دعا الناس ببقاء إلى البيعة، أي أنه دعاهم إلى مبايعة يزيد، ففعلوا، وقتل مسلم المعارضين والمشائين منهم فقط (١).

إذاً روايتا وهب بن جرير وعوانة ابن الحكم لم تذكر شيئاً عن أمر يزيد لمسلم بإباحتها ثلاثة أيام فعلاً. فخير إباحة المدينة ثلاثة أيام قضية مشكوك في أمر وقوعها. ولم يرد شيء على الإطلاق في هذا المصدر عن سبي الذراري وهتك الأعراض.

فالمؤرخ الحديث حين يعتمد الطبري كمصدر لاثبات وقوع حادثة إباحة المدينة إنما هو في الواقع يحمل الطبري مسؤولية هذا الخبر، بينما هو يعتمد على رواية أبي مخنف فقط، ويعتقد أن مهمته انتهت بالإشارة إلى الطبري وبغض الطرف عن الروايات الأخرى التي نقلها الطبري أيضاً، وهذا منهج مرفوض.

والمصدر الثاني هو كتاب «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، الذي وُفّر علينا عناء البحث عن مصادره، فيما يتعلق بتاريخ بني أمية على الأقل، حيث يقول في مقدمة كتابه «ابتدأت بالتاريخ الكبير الذي صنّفه الإمام أبو جعفر الطبري، إذ هو الكتاب المعول عند الكافة عليه والمرجوع عند الاختلاف عليه، فأخذت ما فيه مع جميع تراجمه ولم أخل بترجمة واحدة منها. وقد ذكر هو في أكثر الحوادث روايات ذات عدد، كل رواية منها مثل التي قبلها أو أقل منها، وربما زاد الشيء اليسير أو نقصه، فقصدت أتم الروايات فنقلتها» (١٢). فمصدر ابن الأثير هو الطبري، ولم يذكر سواه في مقدمته، وبين لنا كيف إنه يختار أتم روايات الطبري، وهذا هو سبب الاختيار، فلا يعني نقله اعتقاده بصحتها من عدمه، كما نص على ذلك بنفسه.

(١٠) الدوري ص ٣٧.

(١١) الطبري ٤٩٥/٥ — نبه عاقل ص ١٢٢.

(١٢) ابن الأثير ١/٥.

وواضح أن ابن الأثير نقل رواية أبي مخنف من الطبري — مصدره الاول —، بل إنه نقل ما يتعلق بإباحة المدينة بنصه «وأباح مسلم المدينة ثلاثاً يقتلون الناس ويأخذون المتاع والأموال، فأفرغ ذلك من بها من الصحابة» (١٣)، ولكنه أغفل ما ذكره أبو مخنف من توصية يزيد لمسلم بن عقبة بإباحة المدينة بعد انهزامهم. كما إنه لا يذكر شيئاً عن هتك الأعراض أثناء الإباحة، كما نقل لنا بعض المؤرخين المحدثين.

فهذا المصدر لا يحل بديلاً عن الطبري، كما لا يصح أن يقف وحيداً ليقرر وقوع حادثة إباحة المدينة دون الرجوع إلى الطبري ومناقشة رواياته، لاسيما أن ابن الأثير متأخر عن أحداث هذه الفترة.

والمصدر الثالث والذي نلاحظ كثرة الإشارة إليه، وبدون أي تحفظ من قبل بعض المؤرخين المحدثين، هو «تاريخ اليعقوبي» (ت ٢٨٤هـ). وعلى الرغم من انكشاف ميول المؤلف الشيعية في تفضيله للروايات الشيعية في تاريخه (١٤) وتحمسه لعقائد الشيعة وإسهابه في الكلام على الأئمة ونقله كثيراً من أقوالهم (١٥)، حيث بدا ذلك واضحاً جلياً من ثنايا سطور كتابه (١٦)، وللأسباب هذه مجتمعة فالتعامل مع اليعقوبي يجب أن يكون بحذر شديد خاصة إذا كان يتعلق بأحداث الدولة الأموية وعهد يزيد على وجه الخصوص.

والمصدر الرابع، «مروج الذهب» للمسعودي (ت ٣٤٦هـ)، وبالرغم من اعتماد بعض المؤرخين المحدثين عليه كمصدر لاثبات وقوع حادثة إباحة المدينة إلا أننا لا نجد في كتابه ما ينص على ذلك، وإنما يقول «... وباع الناس على أنهم عبيد

(١٣) ابن الأثير ٣/٣١٣.

(١٤) روزنثال ص ١٨٤.

(١٥) حسن إبراهيم حسن ٣/٥٨١.

(١٦) عبد المتعم ماجد ١/٢٧.

ليزيد ومن أبى ذلك أمره مسرف على السيف» (١٧).

أما بقية المصادر التي تعرضت لهذه الحادثة واعتمد عليها بعض المؤرخين المحدثين، فمن أهمها كتاب «الإمامة والسياسة» المنسوب لابن قتيبة، والغريب المؤسف أننا نجد من المؤرخين المحدثين من يعتمد على هذا الكتاب على اعتبار أن مؤلفه ابن قتيبة فعلاً، مع علمهم حتماً بعدم صحة هذه النسبة. قال عنه ابن العربي في كتابه «العواصم من القواصم» (ت ٥٤٣هـ) «فأما الجاهل فابن قتيبة، فلم يبق ولم يذر للصحابة رسماً في كتاب «الإمامة والسياسة» إن صح عنه جميع ما فيه» (١٨) فالى جانب نقده اللاذع له فقد شكك في صحة نسبته إليه. وعلق على هذا محقق كتاب ابن العربي، الأستاذ محب الدين الخطيب بقوله «لم يصح عنه جميع ما فيه، ولو صحت نسبة هذا الكتاب للإمام الحجة الثبت أبي محمد بن مسلم بن قتيبة لكان كما قال عنه ابن العربي، لأن كتاب «الإمامة والسياسة» مشحون بالجهل والغباوة والركة والكذب، والتزوير. إن مؤلف «الإمامة والسياسة» يروي كثيراً عن اثنين من كبار علماء مصر، وابن قتيبة لم يدخل مصر ولا أخذ عن هذين العالمين، فدل ذلك كله على أن الكتاب مدسوس عليه» (١٩).

ويقول عنه المستشرق مارغليوث «... ويختلف كتاب آخر يعزي إليه عن الكتاب السابق (المعارف) كل الاختلاف في ظواهره. ذلك هو كتاب الإمامة والسياسة وهو تاريخ الدولة الإسلامية منذ وفاة النبي صلى الله عليه وسلم الى وفاة هارون الرشيد. وبالرغم من ذلك فتزييفه التاريخ أوجهله به من الواضح بحيث لا يمكن أن يكون لابن قتيبة» (٢٠).

هذا الى جانب تحامله الواضح على بني أمية وتزييفه المكشوف وخاصة عند

(١٧) المسعودي ٣/ ٦٩ - ٧١.

(١٨) ابن العربي ص ٢٤٨.

(١٩) محب الدين الخطيب - حاشية رقم ١ ص ٢٤٨.

(٢٠) مرغليوث ص ١٣٤ - ١٣٥.

حديثه عن وقعة الحرة، حيث إنه وصف الوقعة وصفاً سهلاً وبصورة مروعة في ختام المجلد الاول من كتابه مستشهداً بمختارات من الفضائع التي يتهم جيش بني أمية بارتكابها أثناء أيام الاباحة الثلاث، بينما نجده يورد تصويراً آخر للأحداث نفسها حين انتقل الى المجلد الثاني، وكأنه نسي تلك القصة المخيفة التي ذكرها من قبل.

إذاً فلا يجوز مطلقاً الاعتماد على هذا الكتاب كمصدر لتاريخ بني أمية، دون دراسته دراسة مستوفاة بالبحث عن مؤلفه الحقيقي.

وهناك مصادر أقل أهمية من المصادر الأساسية، وتعتبر من المصادر الثانوية ولا يحل أحدها بديلاً عن المصادر الأساسية، وهي على الرغم من ذلك اعتمد عليها بعض المؤرخين كمصادر لاثبات إباحة المدينة، بل إن بعضاً منهم يستند إلى واحد منهما كمصدره الأساسي لحادثة المدينة مغفلاً المصادر الأساسية لهذه الفترة. من هذه المصادر الثانوية كتاب «الفخري في الآداب السلطانية» لمؤلفه ابن الطقطقي الذي انتهى من تأليفه في الموصل سنة ٧٠١هـ، فهو إلى جانب كونه متأخراً عن الأحداث التي نحن بصدد مناقشتها، فقد كان شيعياً وسمات الشيعة واضحة في كتابه (٢١)، كما إنه أحد القلة الذين بالغوا في وصف أحداث إباحة المدينة وبشكل لم نجد له ما يؤيده في المصادر الأساسية (٢٢).

والمصدران الآخران من المصادر الثانوية هي كتاب «الأغاني» للأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) و«العقد الفريد» لابن عبد ربه (ت ٣٢٨هـ) ومن المعروف أنه لا يمكن للباحث الاعتماد على هذين الكتابين كمصدرين أساسيين لحادثة مثل حادثة إباحة المدينة، ولكن لا بأس من الإشارة إليهما كمصادر مساعدة لترجيح رأي على آخر مع التحفظ الشديد والحذر البالغ لأنهما يفتقدان الصفات المتوفرة في كتب المصادر الأساسية، ولا يرقيان إلى مستواها.

(٢١) أحمد أمين «ظهر الاسلام» ٢/٢٠٢ و ٤/٢١٦.

(٢٢) ابن الطقطقي ص ١١٦.

وإذا كنا قد طالبنا بتبني منهج التحقق من شخصيات الرواة عند الطبري ومقارنة رواياتهم، بحثاً عن الحقيقة، فيجب أن يكون موقفنا أكثر حيطة وأشد تحفظاً من المصادر الأخرى لأن معظمها لم تزودنا بأسماء رواتها بل اكتفت بنقل رواية واحدة فقط، ونحن نعرف أن مؤلفيها لم يعاصروا الأحداث التي أرخوا لها، فاحتمال اختيار كل مؤلف من هؤلاء إحدى الروايات التي وصلت إليه وإغفال البقية وارد تماماً، كما لا يستطيع أحد أن ينفي احتمال تدخل ميول المؤلف، أو جهله بالأحداث، في تحديد موقفه منها.

إباحة المدينة في الكتب الحديثة

لقد اخترت من هذه الكتب مجموعة معينة أنها أكثر تداولاً في أوساط طلبة الجامعات، وبين محبي دراسة التاريخ الاسلامي، وليس هدي من مناقشتها هنا تجربتها، أو الانتقاص من مؤلفيها، ولكنني أشعر بواجب علمي نحو ضرورة تنقية تاريخنا الاسلامي مما علق به من شوائب. وما أورده هؤلاء الأساتذة لا يعدو أن يكون اجتهداداً والاجتهاد يحتمل الخطأ والصواب وإذا وقع الاول فلا أشك لحظة واحدة في سوء قصدهم في وقوعه، فهدفنا البحث عن الحقيقة أياً كانت، عبر مناقشة علمية أمينة.

أولاً: كتاب «تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي» تأليف د حسن إبراهيم حسن يقول:

«فسار إليها (مسلم) وهو مريض وحاصرها من جهة الحرة من ظاهر المدينة وفتحها ثم أباحها للجند ثلاثة أيام.

وأسرف هو وجنده في القتل والنهب والاعتداء فلقبوه مسرفاً لذلك. وقد استشهد في تلك المعركة التي كانت شراً على الاسلام والمسلمين زهرة أهل المدينة من الفرسان

ومن خيرة أصحاب الرسول. وهكذا أباح الأمويون المدينة وذنسوها» (٢٣).

وأغفل المؤلف هنا الإشارة الى المصادر التي اعتمد عليها في تأكيد وقوع حادثة إباحة المدينة ولم يقيم بإجراء أي تحليل تاريخي للحادثة، وكأن القضية في نظره أصبحت من الحقائق المسلم بها، وختم ذلك بتقرير قاطع يوحى للقارئ بأن الحادثة حقيقة لا جدال فيها. ولكي يصدر مؤرخ حديث حكماً بمثل هذه الخطورة يتوقع أن يتم ذلك بعد دراسة مستفيضة لجميع مصادر الحادثة وكافة جوانب الموضوع، ويقدم المبررات التاريخية المقنعة التي قادته الى اطلاق هذا الحكم، أما بدون ذلك فهو منهج لا يخدم الحقيقة. وإذا كان هذا المؤرخ ممن يحتل مكانة مرموقة — كما هو الحال بالنسبة للمؤلف — فالخطورة أعظم لان ذلك يعني احتمال اقتباس آرائه من قبل من يأتي بعده، أو من هم أقل منه، أو من تلامذته. مع العلم بأن المعلومات التي تضمنتها المصادر الأساسية، التي ناقشناها آنفاً، لا يوجد فيها مستند قاطع لا يقبل الشك يدعم هذا الحكم.

ثانياً: كتاب «أيام العرب في الاسلام» تأليف د. محمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي يقول:

«وغلبت الهزيمة على أهل المدينة وأباحها مسلم ثلاثاً يقتلون الناس و يأخذون الأموال» (٢٤).

هنا أيضاً لم يدلنا مؤلفا الكتاب على مصادرهما لحادثة إباحة المدينة. ومراجعهم لوقعة الحرة كلها هي: «العقد الفريد» و«الآغانى» و«الفخري في الآداب السلطانية». ولا أدري كيف سمحا لنفسهما بالاعتماد على هذه المصادر الثانوية وتجاهلا المصادر الأساسية لهذا الموضوع. ومن المسلم به ان أي رأي تاريخي مصدره ثانوية فقط لا يلتفت إليه على الاطلاق.

(٢٣) حسن ابراهيم ١/٢٨٦.

(٢٤) محمد أبو الفضل ابراهيم ص ٤٢٨.

ثالثاً: كتاب «التاريخ الاسلامي العام» تأليف د. علي ابراهيم حسن يقول: «وبعد هذه الهزيمة، استباح جيش مسلم بن عقبة المدينة ثلاثة أيام، وأسرف هو وجنده في السلب والنهب والاعتداء، ولذلك لقبوه بالمسرف (أ) (٢٥).

ومراجعة: أ — «مروج الذهب» للمسعودي.
المسعودي — كما مر — لم يذكر شيئاً عن إباحة المدينة ثلاثة أيام وإنما أشار الى اسراف مسلم بن عقبة في القتل والنهب، فلا يصح الاعتماد على هذا المصدر في إثبات وقوع حادثة إباحة المدينة. كما أنه لا يجوز الاعتماد على المسعودي وحده في هذا الموضوع حيث ان الشيعة تعدّه من شيوخها (٢٦). ولماذا أغفل الطبري تماماً؟

رابعاً: كتاب «التاريخ الاسلامي والحضارة الاسلامية» تأليف د. أحمد شلبي، يقول:

«.. فهاجهم مسلم من جهة الحرة وانتصر عليهم وأباح المدينة ثلاثة أيام (أ)» (٢٧)

ومراجعة أ — الطبري، الفخري في الآداب السلطانية.
الإشارة هنا الى الطبري يعني اختياره لرواية أبي مخنف واعتماده عليها في التدليل على رأيه، مغفلاً بقية الروايات التي ذكرها الطبري، وهكذا وقع المؤلف في نفس الخطأ الذي حذر منه حين يقول «والعجيب أن أغلب المؤرخين المحدثين من مسلمين ومستشرقين تلقوا ما كتبه المؤرخون الأول على أنه حقائق فجاءت أكثر الدراسات الحديثة بعيد عن الانصاف».

خامساً: كتاب «الدولة العربية الاسلامية» تأليف د. علي حسني

(٢٥) علي ابراهيم حسن ص ٢٨١.

(٢٦) انظر «أعيان الشيعة».

(٢٧) أحمد شلبي ٤٦/٢.

الخربوطلي، يقول:

«... وقامت معركة الحرة، وانتهت بهزيمة أهل المدينة، وأتى الجيش الأموي كثيراً من الفضائع والمذابح والكبائر، مما أجمع المؤرخون على استنكاره، فقد أباح مسلم المدينة ثلاثة أيام لجنده، يقتلون أهلها، ويسلبون أموالهم (أ). وقتل ثمانون من أصحاب الرسول وسبعمائة من قريش والانصار، وعشرة آلاف من سائر الناس (ب)» (٢٨).

ومراجعة: أ — الطبري ب — الامامة والسياسة لابن قتيبة.

إننا نشتم هنا رائحة المبالغة البعيدة عن تحري الحقيقة قبل إطلاق الحكم، فقد قرر الكاتب أن الجيش الأموي ارتكب المنكرات دون أن يكون ذلك نتيجة دراسة وافية متجردة، ثم اعتمد في تحديد الضحايا على كتاب لم تصح نسبته إلى ابن قتيبة. فلا يعتقد أنه يكفي أن يذيل حكمه بإشارة إلى الطبري لأننا نعرف أن هذه الإشارة إلى رواية واحدة من روايات عدة نقلها الطبري، وليست بالرواية الموثوق بها كل الثقة، وهذا ظلم للطبري بتحميله مسؤولية هذه الرواية وتجاهل الروايات الأخرى. أما اعتماده على كتاب «الامامة والسياسة» فمفروض وقد سبق توضيح موقف المؤرخين منه (٢٩).

سادساً: كتاب «تاريخ الدولة العربية» تأليف د. السيد عبد العزيز سالم، يقول:

«واستباح جيش الشام المدينة ثلاثة أيام لبلياليها من ٢٧ ذي الحجة حتى أول المحرم ٦٤ هـ ثم امسكوا بعد ذلك (أ)» (٣٠)

(٢٨) الخربوطلي ص ٢٠٤ — ٢٠٥.

(٢٩) راجع ص ١٠ — ١١.

(٣٠) عبد العزيز سالم ص ٤٠٧.

ومراجعة: أ — الامامة والسياسة، وابن الأثير.

اعتماد المؤلف هنا على «الامامة والسياسة» كمصدر أساسي لاثبات وقوع الإباحة أمر مرفوض لا يلتفت إليه للأسباب السابق ذكرها، وأما استشهاده بابن الأثير كمصدر آخر ففيه إجحاف بالمنهج السليم في البحث التاريخي، فكيف يكتفي بالفرع ويترك الأصل وهو الطبري، وهو لم يقدم مايقنعنا برأيه هذا.

سابعاً: كتاب «دور الحجاز في الحياة السياسية العامة في القرنين الاول والثاني للهجرة» تأليف د. أحمد ابراهيم الشريف، يقول:

«فدخل مسلم المدينة واستباحها للجند ثلاثة أيام، ثم دعا الناس للبيعة على أنهم خول ليزيد بن معاوية يحكم في دمائهم وأموالهم ماشاء، وارتكب من الحماقة والجبر حداً كبيراً» (٣١).

والمؤسف أن هذا الكاتب لم يذكر لنا مصادر معلوماته هذه، وهو أمر غريب من مؤرخ يؤلف كتاباً متخصصاً في دور الحجاز في هذه الفترة، ثم يتناول قضية خطيرة مثل هذه الحادثة بأسلوب يفتقر الى الدقة، مع العلم أن المؤلف نفسه أكد في مقدمة كتابه (٣٢) على ضرورة استعمال المنهج التحليلي في استيعاب النصوص والتعمق في فهمها.

ثامناً: كتاب «التاريخ السياسي للدولة العربية» تأليف د. عبد المنعم، يقول:

«... وعندهئذ لم يحجم مسلم عن إباحة المدينة لجنده ثلاثة أيام (أ)، وأسرف في القتل فسمي مسرفاً لقبيح صنيعه (ب) فقتل جنوده كثيراً من شباب الانصار، ونهبوا

(٣١) أحمد ابراهيم الشريف ص ٤٣٢.

(٣٢) محمد ابراهيم الشريف — المقدمة — ص هـ.

الاموال وسبوا الذرية وانتهكوا الاعراض. كذلك أجبر مسلم أهل المدينة على البيعة ليزيد على أنهم عبيد له لاذلالهم ومن تلكا منهم يضرب عنقه، وبذلك نفذ وعده ليزيد بأن يجعل مدينة الرسول أسفلها أعلاها (ج) (٣٣).

ومراجعة: أ — اليعقوبي ب — الاغانى — ج — اليعقوبي

اعتمد د. عبد المنعم ماجد في إثبات وقوع حادثة الاباحة على اليعقوبي، مع العلم بأنه سبق أن اتهمه في مقدمة كتابه بأنه ينتمي الى الشيعة (٣٤)، ومع هذا لم يتردد في قبول روايته وحده دون النظر في الروايات الاخرى التي وردت في هذا الموضوع في المصادر الاساسية. كما أنه سبق وأن أكد، في المقدمة نفسها (٣٥)، على المؤرخ الحديث وجوب الحذر عند تناوله لتاريخ الدولة الاموية، لان معظم الكتب عنها وصلتنا من العهد العباسي، والذي كان في عدااء مع العرب — على حد تعبيره — فها هو يخالف هذا المنهج ولا يطبقه.

ولم يكتف بهذا بل اتهم الجيش الأموي بسبي الذرية، وانتهاك الأعراض، ولم يسق لنا دليلاً واحداً من أي مصدر كان، ولعله يعتبر هذا أمراً مفروغاً من صحته، بينما لم نعر على ما يؤيد وقوع هذه الحادثة في المصادر الأساسية، وليست بالأمر الهين الذي يحتمل نسيانه أو إغفاله من قبل رواة التاريخ، وخاصة من أولئك الذين لا يكونون ودّاً لبني أمية.

أما نقله لما ورد في كتاب «الآغانى» من أن ما قام به الجيش الأموي جاء تنفيذاً لوعده مسلم ليزيد بأن يجعل مدينة الرسول أسفلها أعلاها، فهو أمر ينفرد به هذا الكاتب، فلا يوجد — على الاطلاق — لهذه الرواية أصل في المصادر الأساسية لتاريخ هذه الفترة. وكتاب «الآغانى» — كما قلت سابقاً — لا يستطيع الوقوف وحده في

(٣٣) عبد المنعم ماجد ٢/ ٨٧.

(٣٤) المصدر نفسه ١/ ٢٧.

(٣٥) عبد المنعم ماجد ١/ ٢٢.

ميدان تقرير مصير الأحداث الخطيرة في التاريخ الاسلامي.

وهكذا لانجد من بين المؤرخين المحدثين من قام بدراسة قضية إباحة المدينة دراسة علمية مجردة، ومستوفية لكل جوانب الموضوع، وإن أجمعوا على إثبات وقوع الحادثة بالفعل، إلا أنهم فشلوا في تقديم المبررات التاريخية المقنعة، وإنما اكتفى بعض منهم بتحصيل مسؤولية آرائهم بعض أصحاب المصادر الأساسية أحياناً. وأحياناً أخرى يلجأ بعض منهم إلى الكتب الثانوية مستشهدين بها. والقلة منهم الذين أشاروا إلى الطبري كمصدر لهذه «الحادثة»، اعتمدوا رواية أبي مخنف عنده فقط، متجاهلين الروايات الأخرى. فلا يزال الشك إذأ في وقوع هذه الحادثة قائماً.

حريق الكعبة في عهد يزيد

الحادثة التي سنطرحها على بساط البحث هي حريق الكعبة في عهد يزيد بن معاوية، واتهام الجيش الأموي المحاصر لابن الزبير آنذاك بهذا العمل، وهي الحالة الثانية في عهد يزيد التي أشعر أن بعض المؤرخين ظلموا فيها الحقيقة.

حريق الكعبة في كتب المصادر

سوف نناقش الآن الروايات التي وردت حول هذا الموضوع في المصادر الأساسية مبتدئين بتاريخ الطبري:

قدم لنا الطبري ثلاث روايات، (٣٦) الأولى عن الواقدي وتقول:

«كانوا (أصحاب ابن الزبير) يوقدون حول الكعبة فأقبلت شرارة هبت بها الريح فاحترقت ثياب الكعبة، واحترق خشب البيت».

والرواية الثانية نقلاً عن عروة بن أذينة وتقول:

«قدمت مكة مع أمي يوم احترقت الكعبة وقد خلصت إليها النار ورأيتها مجردة من الحريز، ورأيت الركن قد إسود وانصدع في ثلاثة أمكنة، فقلت: ما أصاب الكعبة؟ فأشاروا إلى رجل من أصحاب عبدالله بن الزبير، قالوا: هذا احترقت بسببه، أخذ قبساً في رأس رمح له فطيرت الريح به فضربت استار الكعبة مابين الركن اليماني والأسود».

والرواية الثالثة على لسان عوانة بن الحكم، تقول:

«.. حتى إذا مضت ثلاثة أيام من شهر ربيع الأول يوم السبت سنة ست وستين قذفوا البيت بالمجانيق وحرقوه بالنار».

فلا يوجد عند الطبري سوى رواية عوانة بن الحكم التي تتهم الجيش الأموي بحرق الكعبة.. وهي رواية لا تستطيع الصمود أمام التحقيق التاريخي نظراً لمعارضة روايتي الواقدي وعروة بن أذينة لها، اللتين إن اختلفتا في التفاصيل إلا أنهما تتفقان في أن سبب الحريق كان ناتجاً عن معسكر ابن الزبير، هذا إلى جانب أن أبا مخنف، زعيم المدرسة العراقية عند الطبري، ورواية أحداث هذه الفترة، والذي لا يكتف ودأ لبني أمية، لم يذكر شيئاً عن هذا الحريق (٣٧). كما أن هناك ما يسند هذا الرأي من المعلومات التي تقدمها لنا المصادر الأساسية الأخرى.

المصدر الثاني: «فتوح البلدان» للبلاذري (ت ٢٧٩)، وتقول روايته الوحيدة:

«ولما تحصن عبدالله بن الزبير بن العوام في المسجد الحرام واستعاذ به والحسين بن غير السكوني إذ ذاك يقاتله في أهل الشام، أخذ ذات يوم رجل من أصحابه ناراً على ليفة في رأس رمح وكانت الريح عاصفاً فطارت شرارة فتعلقت بأستار الكعبة فأحرقتها، فتصدعت حيطانها واسودت، وذلك في سنة أربع وستين» (٣٨).

فرواية البلاذري إذ أن تنص على أن ما أصاب الكعبة من حريق أثناء الحصار كان مصدره أصحاب ابن الزبير، ولم يرد ذكر لا تهام الجيش الأموي بهذا العمل.

المصدر الثالث: «أخبار مكة» للزرقي (ت حوالي ٢٤٤)، والذي أورد

روايته الواقدي وعروة ابن أذينة المذكورتين في الطبري مضيفاً إليهما روايات أخرى، سنذكرها هنا كلها، تنص على أن أسباب الحريق كانت من جانب ابن الزبير وليس لمجانيق بني أمية شأن به (٣٩).

الرواية الأولى: «حدثني محمد بن يحيى عن الواقدي عن عبدالله بن جعفر قال: سألت أبا العون، متى كان احتراق الكعبة؟ قال: يوم السبت لليال خلون من شهر ربيع الأول قبل أن يأتينا نعي يزيد بن معاوية بتسعة وعشرين يوماً. قلت: وما كان سبب احتراقها؟ قال: ما كان احتراقها إلا منا، وذلك أن رجلاً منا — وهو مسلم بن أبي خليفة المذحجي — كان هو وأصحابه يوقدون في خصائص لهم حول البيت فأخذ ناراً في زج رمحه في النفط وكان يوم ريح، فطارت منها شرارة فاحترقت الكعبة حتى صارت إلى الخشب».

والرواية الثانية: «حدثني جدي، حدثنا سعيد بن سالم عن عثمان بن ساج قال: أخبرتني عجزوز من أهل مكة كانت مع عبدالله بن الزبير بمكة، فقلت لها: أخبريني عن احتراق الكعبة، كيف كان؟ قالت: كان المسجد فيه خيام كثيرة فطارت النار من خيمة منها فاحترقت الخيام والتهب المسجد حتى تعلقت النار بالبيت فاحترق».

المصدر الرابع: «الكامل» لابن الاثير، والذي أورد لنا روايتين متناقضتين (٤٠)، الأولى تقول: «... رموا البيت بالمجانيق وحرقوه بالنار» والآخرى تقول «ان الكعبة احترقت من نار يوقدها أصحاب ابن الزبير حول الكعبة وأقبلت شرارة هبت بها الريح فاحترقت ثياب الكعبة، واحترق خشب البيت» (ثم عقب على ذلك بقوله) «والاول أصح، لأن البخاري قد ذكر في صحيحه إن ابن الزبير ترك الكعبة ليراها

(٣٨) البلاذري، القسم الأول ص ٥٤.

(٣٩) الأزرقى ١/١٩٦ - ٢٠٠.

(٤٠) ابن الاثير ٣/٣١٦.

الناس محترقة، يجرضهم على قتال أهل الشام». وهذا الدليل — كما هو واضح — لايعني بالضرورة أن مجانيق الجيش الاموي هي التي تسببت في حريق الكعبة، وليس في ترك ابن الزبير الكعبة تحترق دليل على إحراق بني أمية لها، بل ربما استعمل هذا الدليل ضد ابن الزبير، إذ كيف يترك البيت الحرام تلتهمه النار لمجرد تحريض جيشه على القتال. ورواية ابن الاثير الاولى هي رواية عوانة بن الحكم عن الطبري — كما هو واضح من نصها.

المصدر الخامس: «مروج الذهب» للمسعودي حيث يقول: «فتواردت أحجار المجانيق والعراوات على البيت، ورمي مع الاحجار بالنار والنفط ومشاقات الكتان وغير ذلك من المحرقات، وانهدمت الكعبة واحترقت البنية» (٤١).

والمسعودي من المصادر التي يتحتم على المؤرخ الرجوع إليه بحذر شديد عندما يتعرض لاحداث وقعت في عهد يزيد بن معاوية، فهو ذو ميول شيعية بل يعده الشيعة من شيوخهم «كما أسلفنا». وفي هذه الحالة بالذات لا يستطيع المؤرخ الاعتماد عليه فقط دون التعرض بالمناقشة والبحث للروايات الاخرى الكثيرة، مثل تلك التي وردت في «تاريخ الطبري» و«أخبار مكة» و«فتوح البلدان» و«الكامل».

نستنتج من هذا كله أنه لا يوجد في المصادر الاساسية لهذه الفترة ما يؤكد تأكيداً قاطعاً أن حريق الكعبة وقع بسبب مجانيق الجيش الاموي، بل ان أكثر الروايات تنص على أن مصدر الحريق كان معسكر ابن الزبير. لذا فيبدو أن بني أمية براء من هذا العمل.

حريق الكعبة في بعض الكتب الحديثة

بعض المؤرخين المحدثين لم يذكر شيئاً عن حريق الكعبة في عهد يزيد بن

معاوية اطلاقاً، وكأنه لم يقع، من هؤلاء: الشيخ محمد الحضري في كتابه «محاضرات في تاريخ الدول الاسلامية» ود. جمال الدين سرور في كتابه «التاريخ السياسي للدولة العربية» ود. علي حسني الخربوطي في كتابه «الدولة العربية الاسلامية».

ومؤرخون آخرون حملوا بني أمية مسؤولية هذا الحريق، منهم:

أولاً: د. حسن ابراهيم حسن في كتاب «تاريخ الاسلام» اذ يقول: «... فعاد الحصين هو وأتباعه ورفعوا الحصار عن مكة بعد أن ألحقوا الخسارة الفادحة بالكعبة (أ) فتواردت — كما يقول المسعودي (ج ٢ ص ٩٧) أحجار المنجنيق والعراوات على البيت ورمي مع الاحجار بالنفط والنار ومشاقات الكتان وغير ذلك من المحرقات، وانهدمت الكعبة واحترقت البنية» (٤٢).

ومراجعة: أ — ابن الاثير — المسعودي — مروج الذهب.

وقد تبني هنا رواية المسعودي، بل اقتبسها كاملة ليؤيد — كما يبدو — اقتناعه بحرق الجيش الاموي للكعبة، في حين أنه أغفل بقية الروايات التي أوردتها الطبري والازرقى والبلاذري، وكما قلت سابقاً لا يجوز الاعتماد على المسعودي وحده في أحداث وقعت في عهد يزيد. وفي الوقت نفسه لم يبين لنا سبب اقتناعه بهذه الرواية دون غيرها من الروايات التي في مجملها تناقض رواية المسعودي. وأما اعتماده على ابن الاثير كمصدر آخر، كما سبق أن بينت لا يصح الاعتماد على ابن الاثير كمصدر اساسي وتجاهل الطبري وغيره من المصادر الاساسية.

ثانياً: كتاب «تاريخ الدولة العربية» تأليف د. السيد عبد العزيز سالم يقول: «وفي ٣ ربيع الاول سنة ٦٤ أخذوا يرمون البيت بالمجانيق المنصوبة على جبل أبي قبيس، فتواردت أحجار المجانيق والعراوات على البيت الحرام، ولم يكتف الشاميون

بذلك بل رموا النار والنفط ومشاقات الكتان وغير ذلك من المحرقات على الكعبة (أ)
فأصابت المجانيق ناحية من البيت فهدمته مع الحريق الذي أصابه (ب)» (٤٣).

ومراجعة : أ — المسعودي ب — ابن قتيبة، الامامة والسياسة.

المسعودي هو المصدر الاول الذي اعتمد هذا المؤرخ بل لقد استعمل نفس عباراته،
ويقول فيه ما قيل في سابقه، أما استشهاده بكتاب «الامامة والسياسة» والذي قبل
نسبته الى ابن قتيبة، فمرفوض لا يلتفت اليه للأسباب السابق ذكرها.

ثالثاً: كتاب «التاريخ السياسي للدولة العربية» تأليف د. عبد المنعم ماجد،
يقول :

«وقد أخذ الحصين في مناوشة ابن الزبير ورمى الحرم بالمجانيق، والنفط
فتصدعت حيطان الكعبة (أ) وتناثرت حجارتها (ب)، واحترقت كسوتها وخشبها،
وان قيل أن حرقها كان من نار أوقدها أصحاب ابن الزبير حول الكعبة فأقبلت
شرارة فتعلقت بأستار الكعبة وخشبها فاحترقت جميعها (ج)» (٤٤).

ومراجعة أ — فتوح البلدان للبلاذري ب — الأزرقى ج — الأزرقى، الكامل،
فتوح البلدان.

يبدو أن د. عبد المنعم ماجد مقتنع تماماً بأن حرق الكعبة كان بسبب رمي
الحصين بن غيرقائد الجيش الاموي للبيت بالمجانيق والنفط، ويرفض الروايات
الآخرى التي صدر احداها بعبارة (وان قيل) هذا مع العلم أن المصدرين اللذين اشار
اليهما كمصدر لا ثبات وقوع الحريق بسبب الجيش الاموي وهما: «فتوح البلدان» و
«أخبار مكة». المعلومات التي قدماها لا يتفقان مطلقاً مع ماساقه من أخبار، فلم أعثر

(٤٣) السيد عبد العزيز سالم ص ٤٠٨.

(٤٤) عبد المنعم ماجد ٢/٨٨ — ٨٩.

في فتوح البلدان على رواية توحى، ولومن بعيد، بحرق الكعبة على يد الحصين بن نمير، فليس هناك سوى رواية وحيدة قدمها البلاذري وسبق ذكرها. كما أنه لا يوجد في الروايات العديدة التي دَوَّنَها الأزرقى ما يشير إلى الحادثة بالمعنى الذي اعتمده.. ولا أدري كيف تم هذا، ولعل هناك لبساً وقع عنده.

وهكذا فاتهم الجيش الأموي باحراق الكعبة اتهام لا يستند إلى براهين قاطعة لا تقبل الشك، مثله مثل اتهامهم باباحة المدينة ثلاثة أيام يقتلون الرجال و ينهبون المال و ينتهكون الاعراض. وعلى الرغم من هذا نجد الكثير من المؤرخين المحدثين — كما بينا — يقدمونها لنا على أنها حقائق، ومن هذا المنطلق فضرورة إعادة النظر فيما كتب عن تاريخنا أصبحت لازمة.

فهرس الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الاحاديث النبوية
- فهرس الاشعار
- فهرس الاعلام
- فهرس البلدان والمدن والمحال
- فهرس القبائل والطوائف والفرق
- فهرس مراجع المحقق
- فهرس مراجع المؤلف
- فهرس المصطلحات العسكرية
- فهرس محتويات الرسالة

فهرس الآيات القرآنية

- «اجتنبوا كثيراً من الظن، إن بعض الظن إثم» الحجرات الآية: ٤٩ — ش
«الا من شهد بالحق وهم يعلمون» الزخرف الآية: ٤٣ — ذ
«تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم» البقرة الآية: ١٣٤ — ط
«وهو الذي يقبل التوبة عن عباده» الشورى الآية: ٤٢ — ص
«والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون» الحشر الآية: ٩ — ١٠ — ض

فهرس الأحاديث الصحيحة والضعيفة

«إن الغادر ينصب له لواء يوم القيامة. يقال هذه غدره فلان...»

رواه مسلم والطيالسي والترمذي / ج

«إن لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به عند استه»

صحيح الجامع الصغير / ج

«أول جيش من أمتي يغزون مدينة قيصر مغفور لهم»

رواه البخاري / س

«خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»

رواه البخاري ومسلم / ز

«سيكون في ثقيف كذاب ومبير»

رواه مسلم وأحمد / ر

«لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده»

رواه مسلم / ض

«لم أبعث لعاناً وإنما بعثت رحمة»

رواه مسلم / ش

«ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية»

رواه مسلم والنسائي / ر

«ليس المؤمن بالطعان واللعان ولا الفاحش ولا البذيء»

رواه مسلم / ش

«مامن مسلم يصاب بمصيبة فيذكر مصيبتته وإن قدمت فيحدث لها استرجاعاً عند حدوث العهد»

ضعيف رواه أحمد وابن ماجه / ز

«من نزع يداً من طاعة فانه يأتي يوم القيامة لاحجة له، ومن مات مفارق الجماعة فانه يموت موته جاهلية»

صحيح رواه أحمد / خ

«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»

رواه مسلم / س

«يبصر القذاة في عين أخيه، وينسى الجذع أو الجدل في عينه معترضاً»

رواه ابن حبان / الاحاديث الصحيحة / ط

فهرس الاشعار

لما بدت تلك الحمول واشرقت	تلك الرؤوس على ربي جيرون / ح
ليست أشياخي ببدر شهدوا	جذع الخزرج من وقع الاسل / خ
يارسول المليك ان لسانني	راتق فافتقت إذ أنا بور / ح

فهرس الاعلام

(أ)

ابن الاثير — ٥ ، ٦ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠

ابن حبان — ذ ، ط

ابن جابر الحضرمي — د

ابن الطقطقي — ٨

ابن عبد البر — د

ابن عبد ربه — ٨

ابن عدي — ح ، ٣

ابن العربي — ٧

ابن عساكر — ط

ابن قيم الجوزية — ز

ابن الغسيل — ٤

ابن قتيبة — ٧ ، ١٢ ، ٢٠

ابن كثير الدمشقي — س

ابن ماجه — ز ، ض

ابن مطيع — ح ، د

ابن معين — ٣ ، ح

ابن هشام — د

ابو حاتم الرازي — ح ، ٣

ابوزرعة الدمشقي — ط

ابوزرعة عمر بن علي — د

ابو عثمان الصابوني — ض

أبو العون — ١٨
أبو القاسم — ذ
أبو مخنف لوط بن يحيى — ح، ٣، ٤، ٥، ٦، ١١، ١٥
أبو نعيم — ط
أحمد إبراهيم الشريف — ١٣
أحمد أمين — ٨
أحمد بن تيمية — ث، خ، ز، ش، ض
أحمد بن حنبل — ج، ح، ز، ض
أحمد شلبي — ١١
الازرقى — ١٧، ١٨، ٢١، ٢٢
أسماء بنت أبي بكر — ر
إسماعيل بن عليه — ج
الاربلي — ذ
الأصفهاني — ٨
أم حرام بنت ملحان — س
أنس بن مالك — ج

(ب)

بأقر المجلسي — ذ
البخاري — د، ذ، ز، س
البلاذري — ١٧، ١٨، ٢٢
البوصيري — ز

(ت)

الترمذي — ج، ش، ض

(ج)

جعفر الباقر — ح
جمال الدين سرور — ٢٠

(ح)

الحجاج بن يوسف — ر
حسن ابراهيم حسن — ٦، ٩، ١٠، ٢٠
الحسين بن علي — ج، ح، د، ر، ز، ش، ص
حصين بن نمير السكوني — ٣، ١٧، ٢١، ٢٢
حمزة بن ابي طالب — خ

(خ)

خالد بن يزيد — س
خليفة بن خياط — ذ، س
خولة بنت جعفر — د

(د)

الدارقطني — ٣
الدوري — ٥

(ن)

روزنثال (مستشرق) — ٦

(ز)

الزبير بن بكار — ٢
الزبير بن العوام — ذ

(س)

سعيد بن سالم — ١٨

(ش)

شمس الدين الذهبي — ز، ٣

(ص)

صخر بن جويرية — ج
صلاح الدين المنجد — س
الصهباء بنت ربيعة — د

(ط)

الطبرسي — ذ
الطبري — ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ١١، ١٣، ١٢، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠
الطيالسي أبوداود — ج

(ع)

عاتكة بنت عبدالله بن عبد العزيز — خ
عائشة بنت الحسين — ذ
عبد العزيز سالم — ١٢، ٢٠، ٢١
عبدالله بن جعفر — ١٨
عبدالله بن الزبعرى — ح، خ
عبدالله بن الزبير — ج، ر، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١
عبدالله بن علي — ذ
عبدالله بن عمر — ج، ح، س
عبدالله بن المبارك — ض
عبدالمملك بن مروان — ج، ر، س
عبد المنعم ماجد — ح، ٤، ٦، ١٣، ١٤، ٢١
عبيد الله بن زياد — د، ز
عبيد الله بن عمر بن علي — د
عثمان بن عفان — ث
عثمان بن علي بن أبي طالب — د، ذ
عثمان بن الساج — ١٨
عروة بن أذينة ١٦، ١٧، ١٨

علي ابراهيم حسن — ١١
علي بن ابي طالب — د، ذ، ض، ط
علي حسني الخربوطلي — ١١، ١٢، ٢٠
علي بن عمر بن علي — د
عمر بن سعد — د
عمر بن علي بن ابي طالب — د، ذ
عمر بن الخطاب — ث، د
عوانة ابن الحكم — ٤، ٥، ١٧، ١٩

(غ)

الغزالي — د، س، ش، ض

(ف)

فاطمة بنت الحسين — ر

(ق)

القاسم بن محمد — ذ

(م)

محب الدين الخطيب — ٣، ٤، ٥، ٧

محمد ابو الفضل ابراهيم — ١٠

محمد بن الحنفية — د، ذ

محمد الحضري — ٢٠

محمد بن سلام — خ

محمد بن يحيى — ١٨

المختار بن ابي عبيد — ذ، ر

المسعودي — ٦، ٧، ١١، ١٩، ٢٠، ٢١، ذ

مسلم بن أبي خليفة المذحجي — ١٨

مسلم بن الحجاج — ج، ز، س، ش

مسلم بن عقبة — ح، ض، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٤

مسلم بن عقيل — د

مصعب بن الزبير — ذ، ر

مرغليوث (مستشرق) — ٧

معاوية بن أبي سفيان — ث، ج، س، ض، ط

المفيدي — ذ

(ن)

نافع — ج

نبيه عاقل — ٤، ١٧

النسائي — ر، ز

(هـ)

هارون الرشيد — ٧

هشام بن أبي الوليد — ز

هشام بن زياد — ز

(و)

الواقدي — ١٦، ١٨

الوليد بن عبد الملك — ذ

وهب بن جرير — ٤، ٥

(ي)

يزيد بن أبي سفيان — ث

يزيد بن معاوية — ت، ث، ج، ح، د، س، ش، ١، ٣، ٤، ٦، ٧، ١٣، ١٦، ١٨،

١٩

يحيى بن أبي بكر العامري — ض

اليعقوبي — ذ، ٦، ١٤

فهرس البلدان والمدن والمحال

- بدر — خ
بيت المقدس — ث
جبل أبي قبيس — ٢٠
جيرون — ح
الخرة — ح، م، ٢، ٣، ٤، ٨، ٩، ١٠، ١٢
محص — ث
سيس — ث
الشام — ث، و، ج، ١٧، ١٩
عجلون — ث
العراق — د، ذ، ر
فلسطين — ث
قبرص — س
الكعبة المشرفة — ب، ش، ١، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢
المدينة — ح، ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ٢٢
مكة المكرمة — ر، ١٨
نهر الاردن (الشرية) — ث

فهرس القبائل والطوائف والفرق

بني أمية — ٧، ٨، ١٤، ١٩، ٢٠

بني تغلب — د

بني حنيفة — د

بني عبدالمطلب — ح

الجاهلية — خ

الحرّج — خ

الروافض — ز

الروم — س

الشيعة — د، ذ، ر، ٤، ٦، ٨، ١١، ١٤، ١٩

العلويين — ٤

قسطنطينية — س

قريش — خ

المستشرقون — ١، ٧

النواصب — ز

فهرس مراجع المحقق

المفيدى	القرآن الكريم
ابن عبد البر	الارشاد
المفيدى	الاستيعاب
الطبرسى	الاصول المهمة فى معرفة الأئمة
ابن كثير	اعلام البراء
خليفة بن خياط	البداية والنهاية
البيقوبى	تاريخ خليفة
البخارى	تاريخ البيقوبى
ابن حجر	التاريخ الكبير
ابن حجر	تقريب التهذيب
الحافظ المزي	تهذيب التهذيب
ابن حبان	تهذيب الكمال
ملا باقر المجلسى	الثقات
الذهبى	حياة القلوب
البوصيرى (مخطوط)	ديوان الضعفاء والمتروكين
الالبانى	الزوائد على ابن ماجه
ابن ماجه	سلسلة الاحاديث الصحيحة
الترمذى	سنن ابن ماجه
النسائى	سنن الترمذى
ابن تيمية	سنن النسائى
ابن هشام	سؤال فى يزيد
	السيرة النبوية

البخاري	صحيح البخاري
السيوطي / تحقيق الالباني	صحيح الجامع الصغير
ابن حجر	فتح الباري شرح البخاري
الاربلي	كشف الغمة
المسعودي	مروج الذهب
احمد بن حنبل	مسند الامام احمد
الطيالسي ابوداود	مسند الطيالسي
ابن القيم	المنار المنيف

فهرس مراجع

المؤلف

- ١ — ابراهيم، محمد أبو الفضل و(علي محمد البجاوي)، ايام العرب في الاسلام، دار احياء الكتب العربية — القاهرة، الطبعة الرابعة (١٩٧٤م).
- ٢ — ابن الاثير، الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت (١٩٦٧م).
- ٣ — الازرقى، اخبار مكة، مطابع دار الثقافة — مكة المكرمة — الطبعة الثانية (١٩٦٥م)
- ٤ — أمين احمد، ظهر الاسلام، الطبعة الرابعة، مكتبة النهضة المصرية القاهرة (١٩٦٦م).
- ٥ — الامين، السيد محسن، أعيان الشيعة، حققه حسن الامين، مطبعة الانصاف، بيروت.
- ٦ — البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، مكتبة النهضة المصرية.
- ٧ — حسن، حسن ابراهيم، تاريخ الاسلام السياسي والثقافي والاجتماعي، الطبعة السادسة، مكتبة النهضة المصرية (١٩٦٤م).
- ٨ — حسن، علي ابراهيم، التاريخ الاسلامي العام، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، (١٩٦٣م).
- ٩ — الخربوطي، علي حسني الدولة العربية الاسلامية، دار احياء الكتب العربية، القاهرة (١٩٦٠م).
- ١٠ — الخطيب، محب الدين، المراجع الاولى من تاريخنا — تاريخ الامم والملوك للطبري، مقالة في مجلة الازهر مجلد ٢٤.
- ١١ — الدوري، عبد العزيز، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، المطبعة الكاثوليكية — بيروت

- ١٢ — الذهبي، الحافظ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار احياء الكتب العربية — القاهرة.
- ١٣ — روزنثال، علم التاريخ عند المسلمين، تحقيق د. صالح أحمد العلي، مكتبة المثني، بغداد، (١٩٦٣م).
- ١٤ — سالم، السيد عبد العزيز، تاريخ الدولة العربية، مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية (١٩٧٤م).
- ١٥ — الشريف، أحمد ابراهيم، دور الحجاز في الحياة السياسية العامة، في القرنين الاول والثاني للهجرة، الطبعة الاولى دار الفكر العربي (١٩٦٨م).
- ١٦ — شلبي، أحمد ابراهيم، دور الحجاز في الحياة السياسية العامة، في القرنين الاول والثاني للهجرة، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي (١٩٦٨م).
- ١٧ — الطبري، تاريخ الامم والملوك، تحقيق د. محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر.
- ١٨ — ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت (١٩٦٦م).
- ١٩ — عاقل، نبيه، خلافة بني أمية، سلسلة تاريخ العرب والاسلام (١٩٧٢م).
- ٢٠ — ابن العربي، العواصم من القواصم، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة (١٣٧١هـ).
- ٢١ — ماجد، عبد المنعم، التاريخ السياسي للدولة العربية عصر الخلفاء الامويين، الطبعة الثالثة، مكتبة الانجلو المصرية (١٩٦٩م).

فهرس المصطلحات العسكرية

- حصار — ج، ٩، ١٧
- خندق — ٤
- خيام — ١٨
- رمح — ١٦، ١٧، ١٨
- عراوات — ١٩، ٢٠
- فرسان — ٩
- مجانيق — ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١
- معسكر — د، ١٧

فهرس محتويات الكتاب

- مقدمة المحقق ب — ت
- ترجمة يزيد بن معاوية ث — ط
- مقدمة المؤلف ١
- إباحة المدينة ثلاثة أيام ٢
- إباحة المدينة في المصادر ٢ — ٩
- إباحة المدينة في الكتب الحديثة ٩ — ١٥
- حريق الكعبة في عهد يزيد ١٦
- حريق الكعبة في كتب المصادر ١٦ — ١٩
- حريق الكعبة في بعض الكتب الحديثة ١٩ — ٢٢
- الفهارس — ٢٣ — ٤٠

الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الصواب	الخطأ
ح	١٥	نُح	نُح
ج	١٤	—	وأهل بيت النبي رضى الله عنهم (الجملة)
خ	٥	ليت	ليست
د	٥	ثناياه	ثانياه
ذ	٢٥	—	ساقط المفيدي لكتاب الاصول المهمة
ر	٦	الثقفي	الثقفي